2005/3

الإدارة العامة والتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرارا ته 45/2001 المؤرخ 20 كانون الأول/دي سمبر 2001، و 40/2002 المؤرخ 19 كانون الأول/دي سمبر 2002، و 2003 /60 المؤرخ 25 تموز/ يوليه 2003،

وإذ يعيد تأكيد دور الخدمة العامة في بلوغ الأهداف الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1]،

وإذ يؤكد على ضرورة تحسين كفاءة الإدارة العامة وشفافيتها ومساءلتها،

وإذ يسلِّم بالدور الهام الذي تضطلع به الإدارة العامة فيما يتعلق بتخطيط الخدمات العامة وتوفيرها، وما يمكن أن تقدمه من مساهمة إيجابية في إيجاد بيئة مواتية لتعزيز التنمية المستدامة،

1 - ***يحيط علما*** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثالثة[2]،

2 - ***يؤكد من جديد*** أن الإدارة العامة المتسمة بالكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، لها دور رئيسي تؤديه في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[4]، ويشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى تعزيز عملية بناء القدرات الإدارية والتنظيمية للقطاع العام الوطني، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

3 - ***يطلب*** إلى جميع الدول الأعضاء أن تتقيد بمبادئ[3] سلامة تنظيم الشؤون العامة والممتلكات العامة، وهي مبادئ العدالة والمسؤولية والمساواة أمام القانون، والحاجة إلى ضمان النزاهة وتعزيز

---

[1] (1) قرار الجمعية العامة 2/55.

[2] () *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2004، الملحق رقم 44* (E/2004/44).

[3] () بما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (قرار الجمعية العامة 58/4، المرفق).

ثقافة الشفافية والمساءلة ورفض الفساد بجميع أشكاله على كافة المستويات، ويحث في هذا الصدد الدول الأعضاء التي لم تسن بعد قوانين لتحقيق تلك الغايات أن تنظر في القيام بذلك؛

4 - **يشجع** المجتمع الدولي على زيادة ما يقدمه من دعم مالي ومادي وتقني إلى البلدان النامية بغية مساعدتها في جهودها الرامية إلى تعزيز وتنشيط مؤسساتها العاملة في مجال الإدارة العامة وقدراتها التنظيمية من خلال وسائل من بينها اعتماد أساليب وعمليات ونظم لتشجيع المشاركة العامة في الحكم وفي عملية التنمية، ويطلب في هذا الصدد من منظومة الأمم المتحدة أن تزود البلدان النامية، بناء على طلبها، بمزيد من الدعم الفني والتقني والاستشاري، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على تقديم الخدمات العامة، مع كفالة الملكية الوطنية في تطوير هذه البرامج؛

5 - **يرحب** بمبادرة البلدان الأفريقية التي تهدف إلى تعزيز قدرتها المؤسسية وخدماتها العامة عن طريق الآليات أو المؤسسات الملائمة، ولا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

6 - **يشجع** الدول الأعضاء على أن تنظر، حسب الاقتضاء، في توصيات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة؛

7 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يعمد إلى تركيز عمل المنظمة في ميدان الإدارة العامة وفقا للتوصيات الواردة في مقرره 302/2004 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2004، وقرار الجمعية العامة 231/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003، وتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، ولا سيما التوصيات التي تهدف إلى تعزيز رأس المال البشري في القطاع العام، وتيسير الوصول إلى المعلومات وأفضل الممارسات، وتشجيع الحكم الرشيد والمساءلة في مجال الإدارة العامة، على الصعيدين الوطني والدولي، وتوطيد مؤسسات الإدارة العامة في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا؛

8 - **يشجع** الأمين العام على أن يواصل مشاوراته مع الدول الأعضاء بشكل منتظم بشأن تسمية أعضاء اللجنة، واضعا في الحسبان قراره 45/2001 ومرفقه؛

9 - **يشجع** منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للخدمة العامة بطريقة واضحة، وتسمية مرشحين لنيل جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة.

8 - **يشجع** الأمين العام على أن يواصل مشاورته مع الدول الأعضاء بشكل منتظم بشأن تسمية أعضاء اللجنة، واضعا في الحسبان قراره 45/2001 ومرفقه؛

9 - **يشجع** منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للخدمة العامة بطريقة واضحة، وتسمية مرشحين لنيل جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة.